

لوعلى المرسوم بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٢

لؤبناء على ماعرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لؤسم بما هو آت :

لؤادة ١ - لؤضاف الى المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٢ فقرة جديدة نصها كالآتي :

"ومع ذلك إذا رغب التاجر أو المحل التجارى فى بيع ما اشتراه من القطن الى الحكومة بسعر التصفية لشهرى ديسمبر سنة ١٩٥٢ وينابر سنة ١٩٥٣ الوارد ذكره فى المرسوم بقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢ مضافا اليه ٣٪ كان عليها أن تشتريه بهذا السعر .

لؤادة ٢ - لؤلى وزيرى المالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عابدين فى أول ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

لؤحمد لؤهد المنعم

لؤامر لؤصى العرش لؤموقت

لؤئيس لؤجلس الوزراء

لؤحمد لؤحبيب لؤواء (أ.ح)

لؤوزير لؤالمالية والاقتصاد

لؤهدا لؤجليل لؤبراهيم لؤلمعمرى

لؤوزير لؤالعدل

لؤأحمد لؤهنسى

لؤرسوم بقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢

لؤبتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التراكات

لؤباسم ملك لؤحصر ولؤسودان

لؤوصى العرش لؤموقت

لؤبعد الاطلاع على الإعلان الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفتة رئيس حركة الجيش ؛

لؤعلى المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التراكات ، المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ ؛

لؤرسوم بقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٢

فى شأن الترقية الى بعض الرتب النظامية لضباط البوليس

لؤباسم ملك لؤحصر ولؤسودان

لؤوصى العرش لؤموقت

لؤبعد الاطلاع على الإعلان الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفتة رئيس حركة الجيش ؛

لؤعلى للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها المعدل بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٢ ؛ لؤبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لؤسم بما هو آت :

لؤادة ١ - لؤتجاوز الترقية الى أية رتبة نظامية لضباط البوليس تكون قد خلت بفصل شاغلها أو استقالته مع ضم مدة لؤوصرف الفرق بين المرتب والمعاش عنها أو تسوية معاشه على أساس الرتبة التالية الا فى الوقت الذى تكون فيه الرتبة قد خلت لؤلم يفصل شاغلها أو يستقيل على الوجه المتقدم الذكر . كل ذلك على ألا تزيد مدة الحظر على سنتين .

لؤادة ٢ - لؤلى وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عابدين فى أول ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

لؤحمد لؤهد المنعم

لؤامر لؤوصى العرش لؤموقت

لؤئيس لؤجلس الوزراء

لؤحمد لؤحبيب لؤواء (أ.ح)

لؤوزير لؤالداخلية

لؤسليمان لؤهانظ

لؤرسوم بقانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٢

لؤبتعديل المرسوم بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن رصيد القطن الموجود لدى التجار والمحال التجارية

لؤباسم ملك لؤحصر ولؤسودان

لؤوصى العرش لؤموقت

لؤبعد الاطلاع على الإعلان الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفتة رئيس حركة الجيش ؛

لعمل ما ارتآه مجلس الدولة ،

لبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

شادة ١ - المعدل المادة ١ فقرة أولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه على الوجه الآتى :

"مادة ١ - فقرة أولى - يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية :

بالنسبة إلى أنصبة الفروع والأزواج والأب والأم يكون الرسم :

٥ . / على ٥٠٠٠ الأولى من صافي نصيب الوارث

٦ . / على ٥٠٠٠ التالية » »

٧ . / على ٥٠٠٠ » » »

٨ . / على ٥٠٠٠ » » »

٩ . / على ١٠٠٠٠ » » »

١٠ . / على ١٠٠٠٠ » » »

١١ . / على ١٠٠٠٠ » » »

١٢ . / على ما زاد على ذلك .

شادة ٣ - لعل الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد اصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات ، ويعمل به

اعتبارا من ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ ما

مدينه نصر ما بين في أول ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

محمد سعيد المنعم

بإمر لوصى العرش الموقت

وزير الحربية والبحرية

محمد سعيد لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم العمري

وزير العدل

محمد حسن

وزير المعارف العمومية

عبد الحليم

وزير التموين

محمد هجرى منصور

وزير التجارة والصناعة

عبد الحليم

وزير الشؤون الاجتماعية

عبد الحليم

وزير الزراعة

عبد الرزاق سعدى

مرسوم بقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢

بتعديل المادة ١٠٨ من نظام موظفى الدولة الصادر به

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢

باسم ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من

القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ؛

لعمل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة ، المعدل

بالمرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ ؛